ورشة الحماية الاجتماعية

الخرطوم، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2018

مكتب اليونيسف القطري في السودان ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

15 years international policy centre for inclusive growth

unicef for every child

CRC30 YEARS CONVENTION ON THE RIGHTS OF THE CHILD

حقوق الطبع والنشر © 2019
مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل هو شراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة البرازيل من أجل تعزيز التعلم بين بلدان الجنوب في مجال السياسات الاجتماعية. مركز الدراسات الدولية من أجل النمو الشامل مرتبط ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البرازيل ووزارة الاقتصاد والإدارة والمعهد الوطني البرازيلي للبحوث الاقتصادية التطبيقية التابع لحكومة البرازيل.

تم تصميم المنشور بواسطة فريق المنشورات بمركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل: روبرتو أستورينو وفلافيا آمارال وروزا ماريا بانوث ومانويل ساليس
حقوق الصور: فريق مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل
الحقوق والتصاريح – جميع الحقوق محفوظة

يمكن نسخ النصوص والبيانات الواردة في هذا المنشور طالما يتم ذكر المصدر. ويمنع النسخ للأغراض التجارية. يقوم مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل بنشر نتائج أعماله الجارية لتشجيع تبادل الأفكار حول قضايا التنمية. وتوقع الأبحاث من الكتاب ويجب ذكرها وفقاً لذلك. النتائج والتفسيرات والاستنتاجات التي يعبر عنها هؤلاء الكتاب هي ليست بالضرورة تلك الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو حكومة البرازيل أو منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

المنشور متاح عبر الانترنت على هذا الراب www.ipcig.org.

للحصول على معلومات أكثر عن منشورات المركز، يمكنكم التواصل معنا عبر البريد الاليكتروني التالي publications@ipc-undp.org.

ipea Institute for Applied Economic Research
MINISTRY OF ECONOMY
PÁTRIA AMADA BRASIL BRAZILIAN GOVERNMENT
UNDP Empowered lives. Resilient nations.
15 years policy international centre for inclusive growth
unicef for every child
CRC30 YEARS CONVENTION ON THE RIGHTS OF THE CHILD

ورشة الحماية الاجتماعية

الخرطوم، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2018

نشرت في 2019

المشاركين

عائشة الأمام يوسف
وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية – قسم التخطيط والسياسات

تماضر محمد كرار
وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية – إدارة الاسرة

جمال النيل
وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية – مدير إدارة تخطيط السياسات

أميمة عثمان خالد
وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية – مدير إدارة

مكارم محمد خليفة
وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية – نائب مدير إدارة المراءة

ابتسام عبد الله
وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية – التخطيط الاجتماعي

نور سيف الدين
الصندوق الوطني للتأمين الصحي – قسم التعاون الدولي

صفاء الأمين
وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية – قسم التنسيق

عائشة حامد
وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية – المشروعات

زهرة عمر
وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية – ادارة التنمية

أحمد أرباب
الادارة العامة للتعاون الخارجي، وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية

محمد موسى
قطاع خاص

سعاد ديشول
الإدارة العامة للتنمية الإدارية – وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية

نوال محمد الفكي
وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية – نائب مدير ادارة التطوير الاداري

إيمان مصطفى
اليونيسف – استشاري تواصل

مي الشوش
اليونيسف – استشاري تواصل

جون تودا
اليونيسف – استشاري

ستيفان بيشتي
اليونيسف – عمليات ميدانية وطوارئ

كوريان جيمس
اليونيسيف – عمليات وطوارئ

ليزا اويرتيسون
اليونيسيف – اخصائي تعليم

طلال محجوب
اليونيسف – اخصائي تغذية

محمد الشابك
اليونيسف – اخصائي طوارئ

عزان كنة
اليونيسف – مسؤول طوارئ

شذى سيد أحمد
اليونيسف – اخصائي صحة

كوميكو آيماى
رئيس قسم السياسات الاجتماعية – اليونيسيف

المعز أسماعيل
أخصائي سياسات اجتماعية – اليونيسيف

ناهد ادريس ادريس
وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية – مفوضية العون الانساني- مديرة الحماية الاجتماعية

آنا كارلوينا ماشادو
باحثة – مركز الدراسات الدولية من أجل النمو الشامل

بيدرو لارا آرودا
باحث – مركز الدراسات الدولية من أجل النمو الشامل

رافيل غويريورو أوزوريو
منسق أبحاث – مركز السياسات الدولية من أجل
النمو الشامل والمعهد الوطني البرازيلي للبحوث الاقتصادية التطبيقية

خلفية

تقدر حكومة السودان أهمية وجود نظام حماية اجتماعية متكامل من أجل مكافحة الفقر ورفع مستوى المعيشة. وعلى الرغم من زيادة الجهود المبذولة، لا تزال مستويات الفقر مرتفعة ولا يزال نظام الحماية الاجتماعية يواجه تحديات في الوصول إلى جميع المحتاجين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السودان يواجه حاليا تحديات اقتصادية تؤثر سلبا على حالة الأطفال والعائلات. وبناء على ذلك، فإن تعزيز الدعم والارشاد الفني يمكن أن يعزز من الجهود التي تبذلها الحكومة في رفع مستوى الحماية الاجتماعية ودعم الأسر في إدارة مخاطر دورة الحياة وتجنب آليات التكيف ذات العواقب الضارة والتي لا رجعة فيها بالنسبة للأطفال.

على هذه الخلفية، في عام 2018 أطلق مكتب اليونيسف القطري في السودان برنامجًا جديدًا حول السياسات الاجتماعية والإدماج كجزء من برنامجه القطري لمدة أربع سنوات. الهدف العام للبرنامج هو دعم تطوير وتنفيذ السياسات والبرامج التي تعالج الأسباب الهيكلية للفقر المتعدد الأبعاد عند الأطفال وعدم المساواة في السياقات المتأثرة بالصراع في السودان. وسيركز البرنامج على دعم الحكومة في تطوير نظام حماية اجتماعية متكامل ومراعي للأطفال في السودان، وكذلك تعبئة شراكات استراتيجية مع الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال الحماية الاجتماعية.

مركز السياسة الدولية من اجل نمو الشامل، وهو مركز بحثي مقره في البرازيل يهدف إلى تعزيز تبادل المعرفة بشأن السياسات الاجتماعية بين بلدان الجنوب، يقدم النصح لمكتب اليونيسيف القطري في السودان في دوره في دعم الحكومة في توسيع نطاق تدابير الحماية الاجتماعية. ولهذا، قضى فريق من باحثي المركز أسبوعًا (من 26 أكتوبر حتى 1 نوفمبر 2018) في الخرطوم للاجتماع بأصحاب المصلحة الرئيسيين بهدف الوصول إلى فهم أفضل لنظام الحماية الاجتماعية الحالي وتحدياته الرئيسية.

الهدف من الورشة

هدفت الورشة إلى تحديد الطرق التي قد تستطيع بها اليونيسيف تقديم المشورة الأفضل إلى وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية. وفي يوم 26 أكتوبر 2018 يسر المكتب القطري لليونيسيف في السودان ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل ورشة عمل لمدة يوم مع ممثلي الوزارة. كان الغرض من تلك ورشة هو تعريف المشاركين بمفاهيم الحماية الاجتماعية الشاملة والمراعية للأطفال وتحديد مواطن الضعف الرئيسية للسكان استنادًا إلى نهج دورة الحياة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تطوير تحليل لوضع سياسات الحماية الاجتماعية القائمة وتحديد الثغرات الرئيسية، وذلك بهدف التعرف على العوائق والعقبات أمام تحقيق نظام الحماية الاجتماعية الشامل في السودان. وستغذي نتائج ورشة العمل تلك استراتيجية المكتب القطري لليونيسف في السودان الخاصة بالحماية الاجتماعية.

وكانت **النتائج المتوقعة** من الورشة ما يلي:

1. التعريف بمفاهيم وجوانب أساسية خاصة بنظم الحماية الاجتماعية الشاملة والمراعية للأطفال؛
2. تحديد مواطن الضعف الرئيسية ذات الصلة بدورة الحياة؛
3. التعرف على العوائق الرئيسية والثغرات الخاصة بتحقيق نظام شامل للحماية الاجتماعية ومناقشتها؛
4. تطوير مقترحات لحكومة السودان والمانحين من أجل تخطي العوائق والثغرات التي تواجه نظام الحماية الاجتماعية في السودان.

الأجندة

الزمن	عنوان الجلسة	المقدم
9:00 – 8:30	التسجيل	
9:05 – 9:00	الترحيب بالمشاركين وكلمة افتتاحية	اليونيسيف
9:15 – 9:10	تقديم المشاركين	كل المشاركين
9:45 – 9:15	**الجلسة الأولى: الحماية الاجتماعية والإطار الاستراتيجي لليونيسيف الخاص بالحماية الاجتماعية**	اليونيسيف
10:45 – 9:45	**الجلسة الثانية: نظرة عامة على مهمة المركز في السودان والشراكة مع اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** • وعرض لدراسة المركز الجديدة بعنوان "حق الأطفال في الحماية الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" - تحليل للأطر القانونية من منظور حقوق الطفل؛	مركز السياسات الدولية
11:00– 10:45	استراحة	
12:15 – 11:00	**الجلسة الثالثة: مقدمة عن نهج دورة الحياة وتحليل الوضع** • نشاط جماعي: مواطن الضعف في دورة الحياة في السودان • الطفولة المبكرة • أطفال سن المدرسة • الشباب (المراهقون والشباب) • نساء في سن الإنجاب • سن العمل • كبار السن	مركز السياسات الدولية
12:30 – 12:15	عرض نتائج المجموعات	الكل
13:15 – 12:30	صلاة وافطار	
14:30 – 13:15	**الجلسة الرابعة: مقدمة عن أبعاد الحماية الاجتماعية: الحماية والوقاية والتعزيز والتحول** • العمل الجماعي: رسم خرائط لمبادرات الحماية الاجتماعية الحالية وتحديد الفجوات الرئيسية والعوائق • الحماية • الوقاية • التعزيز • التحول	مركز السياسات الدولية
14:45 – 14:30	عرض نتائج المجموعات	الكل
15:00 – 14:45	الاستنتاجات والكلمات الختامية	اليونيسيف ومركز السياسات

ملخص العروض والأنشطة

الجلسة الأولى: الحماية الاجتماعية: الحماية الاجتماعية والإطار الاستراتيجي للحماية الاجتماعية لليونيسف

في هذه الجلسة عرضت السيدة كوميكو إيماي (مكتب اليونيسف القطري في السودان) **نهج اليونيسف في مجال الحماية الاجتماعية.** فبالنسبة لليونيسيف الحماية الاجتماعية هي واحدة من مجالات برامج السياسات الاجتماعية ويمكن تعريفها على انها «السياسات والبرامج الخاصة والعامة التي تهدف إلى المنع والحد من الضعف الاجتماعي والاقتصادي المؤدى للفقر والحرمان». وتشكل الحماية الاجتماعية **أربعة أنواع من المبادرات:**

1. المساعدات الاجتماعية (شبكات الأمان غير القائمة على الاشتراكات، مثل التحويلات النقدية والعينية)،
2. التأمينات الاجتماعية (بما في ذلك المعاشات التقاعدية، والتأمينات الصحية، واستحقاقات الأمومة إلخ.)
3. الخدمات الاجتماعية (الرعاية المجتمعية / المنزلية؛ دور الحضانة؛ دور الأيتام؛ مخيمات اللاجئين إلخ)
4. تدابير العدالة الاجتماعية التحويلية (بما في ذلك مراجعة الأطر القانونية والتنظيمية؛ تدابير التمييز الإيجابي وما إلى ذلك)

يستند عمل اليونيسف في مجال الحماية الاجتماعية إلى أربعة مبادئ أساسية:

1. الوصول التدريجي للتغطية الشاملة (بمعنى مساعدة البلدان في تحديد البرامج والسياسات وتوسيعها بشكل تدريجي وتحديد خيارات تمويلها)
2. العمل في إطار نظم القيادة الوطنية (بمعنى دعم النظم ذات القيادة والملكية الوطنية)
3. الحماية الاجتماعية الشاملة للجنسين (بمعنى تصميم البرامج وتنفيذها بشكل يأخذ في عين الاعتبار الفوارق القائمة بين الجنسين)
4. نظم الحماية الاجتماعية في السياقات الهشة والانسانية (الأفضلية هي للنظم الوطنية المستدامة ولكن يمكن اعتبار نظم موازية للحماية الاجتماعية لتقديم الدعم قصير المدى).

وبالإضافة إلى ذلك، تمت مناقشة مفهوم الحماية الاجتماعية الشاملة (الحماية والوقاية والتعزيز والتحويل). ووفقا لهذا النهج، تشمل الحماية الاجتماعية أربعة إجراءات مترابطة في كثير من الأحيان. أولا، تدابير الحماية التي توفر معالجة الحرمان، مثل المساعدة الاجتماعية. في حين أن التدابير الوقائية هي تلك التي تسعى إلى تجنب الحرمان، مثل التأمينات، بينما تهدف التدابير التعزيزية إلى تعزيز القدرات وتعزيز سبل العيش. وأخيراً، فإن تدابير الحماية الاجتماعية التحويلية هي تلك التي تعزز من العدالة الاجتماعية والإدماج والإنصاف وعدم التميز.

مفهوم رئيسي آخر عرضته اليونيسيف هو نهج دورة الحياة في الحماية الاجتماعية، الذي يركز على المخاطر ومواطن الضعف الخاصة بالمراحل العمرية والفوارق بين الجنسين في مراحل الحياة المختلفة بما في ذلك الطفولة والمراهقة وسن العمل والشيخوخة. والهدف من ذلك هو التعرف على المخاطر ومواطن الضعف المختلفة التي يتعرض لها الشخص في تلك المراحل المختلفة لأن على السياسات الاستجابة لتلك الفوارق.

وانتهت الجلسة بتلخيص بعض الرسائل الأساسية المهمة، بما في ذلك فهم تدابير الحماية الاجتماعية على انها المفتاح لتحقيق حقوق الطفل وتحقيق الأهداف التنمية المستدامة. وكذلك التأكيد على أن تدابير الحماية الاجتماعية يجب أن تراعي وتعالج النواحي الاقتصادية والاجتماعية من منظور المنهجين السالف ذكرهما من أجل تحقيق أرضية حماية اجتماعية شاملة.

الجلسة الثانية: نظرة عامة على مهمة مركز السياسيات الدولية من أجل النمو الشامل والشراكة مع اليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بعد عرض السيدة ايماي من مكتب اليونيسيف القطري في السودان، قدم باحثي المركز آنا كارولينا ماشادو وبيدرو آرودا لمحة عامة عن مهمة البعثة، وكذلك عمل المركز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي عام 2017، بدئت شراكة بين مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل مع مكتب اليونيسيف اليونيسف الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل إنتاج مواد معرفية حول الحماية الاجتماعية وتوفير تحليل للسياسات في جميع البلدان ال20[1] في المنطقة وكذلك توفير الدعم الفني عن بعد (وفي الموقع لبعض الحالات المختارة) لجميع مكاتب اليونيسف القطرية في المنطقة، بما في ذلك مكتب اليونيسف القطري في السودان.

خلال القسم الصباحي، قدمت السيدة ماشادو النتائج التي توصلت إليها دراسة حديثة أجريت مؤخرًا بعنوان "حق الأطفال في الحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – تحليل للأطر القانونية من منظور حقوق الطفل". ويحلل التقرير الذي صدر مؤخراً الأطر القانونية القائمة التي تعزز من حق الأطفال في الحماية الاجتماعية في المنطقة ومدى امتثال تلك الأطر القانونية لنهج حقوق الإنسان في مجال الحماية الاجتماعية. وكما عرضت السيدة ماشادو فإن الحق في الحماية الاجتماعية هو حق من حقوق الإنسان، كما أكدت العديد من معاهدات حقوق الإنسان. وبناءً على ذلك فإنه ينبغي اعتبار الحماية الاجتماعية أكثر من مجرد مسألة خيرية أو اختيار سياسات؛ وحسب هذا المبدأ فإن للجميع الحق في الحماية الاجتماعية بما في ذلك الأطفال.

ومن أجل تعزيز الحماية الاجتماعية كحق، فأنه من الأهمية بمكان أن تكون السياسات والبرامج جزءا لا يتجزأ من الأطر القانونية الشاملة. ومع ذلك، تظهر الدراسة أن هذا لا يحدث في كثير من الأحيان في منطقة الشرق الأوسط. فإن بعض برامج التحويلات النقدية الرئيسية في المنطقة للعائلات التي لديها أطفال لم يتم ترسيخها بعد في التشريعات. وتشير الدراسة أيضا إلى أنه في حين أن بعض الأطر القانونية الشاملة نسبيا (مثل قانون الحماية الاجتماعية لسنة 4102 في العراق)، فالكثير منها يفتقر إلى ميزات مهمة، مثل وجود آليات شكاوى واضحة أو قنوات أخرى لمشاركة المواطنين.

الجلسة الثالثة: نشاط جماعي – حول نهج دورة الحياة في السودان

وقد أدار هذا الجزء من الدورة باحثوا مركز السياسات السيد رافيل أوزوريو والسيدة آنا كارولينا والسيد بيدرو آرودا. وكان الهدف من النشاط هو تطبيق نهج دورة الحياة (1) لتحديد مواطن الضعف الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية لكل من المجموعات العمرية المختلفة الموضحة في الجزء التالي وكذلك (2) تخطيط وفهم السياسات التي تستجيب تلك المواطن.

1. وفقًا لتعريف اليونيسف يشير مصطلح منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى العشرين بلدا التالية: الجزائر، البحرين، جيبوتي، مصر، إيران، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عُمان، قطر، المملكة العربية السعودية، فلسطين، السودان، سوريا، تونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

الشكل رقم 1

نشاط جماعي: مواطن الضعف في دورة الحياة والاستجابة لها في السودان

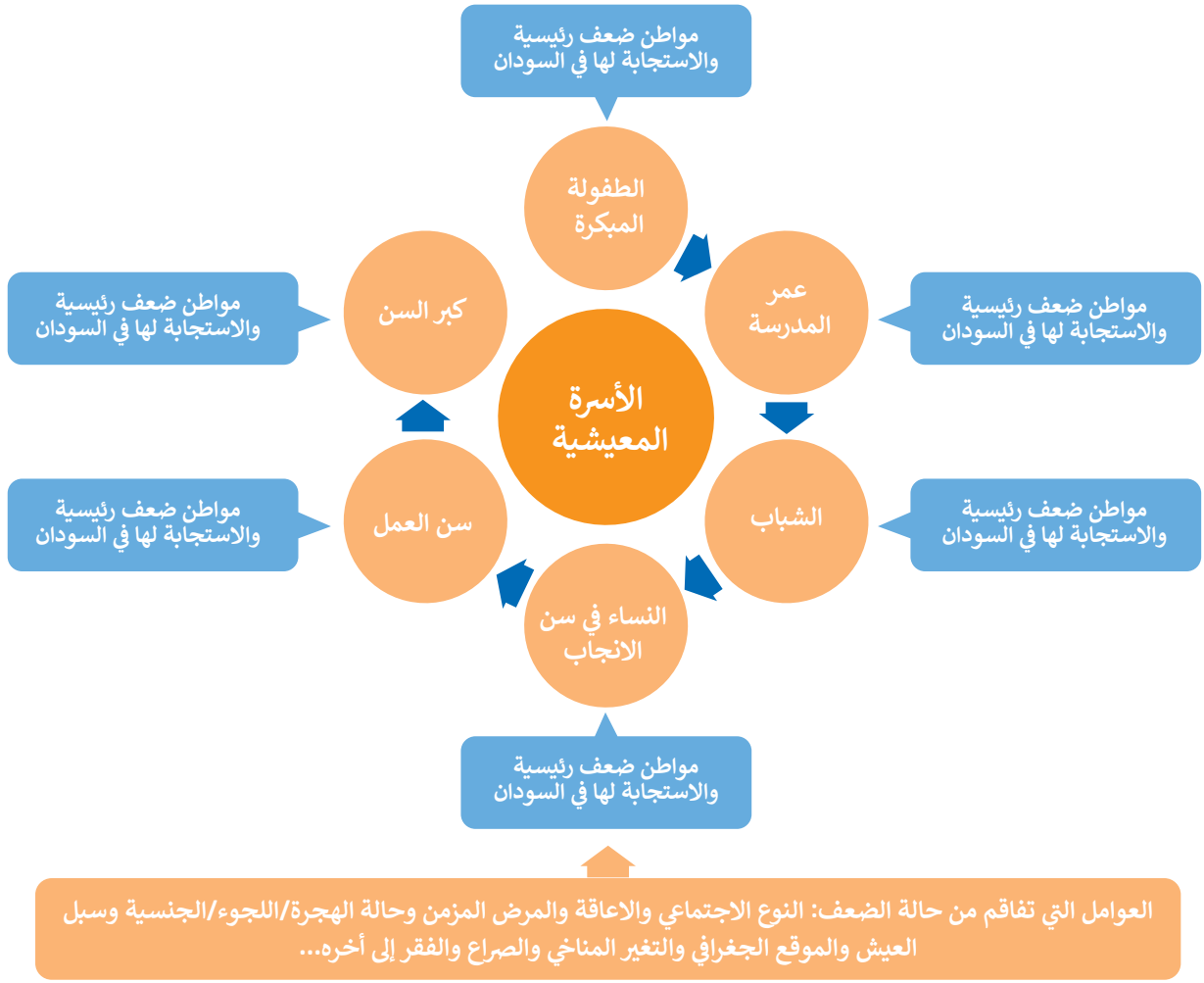

الطفولة المبكرة

ومن بين نقاط الضعف الرئيسية المذكورة للأطفال دون سن الخامسة هي سوء التغذية وسوء الصحة - وهي موضوعات أساسية لأهداف التنمية المستدامة. ويعاني الأطفال خصوصا في سياقات الصراع – حيث لا تزال المجتمعات المتضررة تعاني من معدلات وفيات الأطفال المرتفعة. ولا يزال بعض الأطفال غير محصنين بشكل كامل، وقد لوحظ أن الخدمات الصحية لا تزال ضعيفة في بعض المناطق. وبالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تكون دور الحضانة الجيدة مفقودة. وفد لوحظ كذلك أن الأطفال يعانوا من نتائج المخدرات والجريمة واليتم.

أطفال في سن المدرسة

ذكرت مشاكل سوء الحالة الصحية وسوء التغذية كعوامل رئيسية تؤثر على الأطفال في سن المدرسة. وأثيرت أوجه القصور في الخدمات الصحية، لا سيما فيما يتعلق بالتطعيم والحصول على الرعاية الصحية الأولية. بالإضافة إلى ذلك، لا تتوفر المدارس في جميع المناطق، مما يعوق وصول الأطفال إلى التعليم. وهذا هو الحال على وجه الخصوص في المناطق الريفية مما يضطر الأطفال للتنقل لمسافات طويلة إلى المدارس. وعلاوة على ذلك، فإن البيئة المدرسية والبنية التحتية، بما في ذلك خدمات الصرف الصحي تعتبر غير مؤهلة بشكل كافي، وكذلك مشكلة تعرض الأطفال للعنف في المدرسة. وذكر المشاركون أن الخدمات النفسية والاجتماعية الضرورية غالبا ما تكون مفقودة في المدارس. وذكروا ايضا أن معدلات التسرب المرتفعة والزواج المبكر الذي يحد من وصول الفتيات إلى التعليم تعد مشكلات رئيسية تؤثر على الأطفال في سن المدرسة. وذكروا أن الصراع في المناطق الهشة والنزوح الداخلي وكذلك الهجرة من البلدان الأخرى هي عوامل تشكل ضغطا على الخدمات العامة. وأخيرا، ذكر المشاركون عواقب انقسام الاسرة على انها أحد العوامل التي تؤثر سلبا على الأطفال.

الشباب ومن هم في سن العمل[2]

أحد أوجه الضعف الرئيسية التي يواجها الشباب وأولئك الذين هم في سن العمل هو نقص فرص العمل. عدم الحصول على ملكية الأرض ورأس المال وعدم وجود مراكز بناء القدرات وعدم كفاية النظام التعليمي هي عوامل مؤثرة على نسب البطالة المرتفعة من وجهة نظر المشاركون. وهذه التحديات تضطر الكثير من الناس إلى الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أو حتى إلى خارج السودان. وعلاوة على ذلك يضطر الكثير العمل في الأسواق الغير رسمية في ظروف غير مناسبة وبدون غطاء حماية اجتماعية. وأفاد المشاركون أن الوضع قد أزداد صعوبة في العام 8102 بسبب التحديات الاقتصادية مما اضطر البعض إلى العمل في أنشطة هامشية لتأمين قوت يومهم. وأفاد المشاركون أن الصراع والنزوح يحدان من فرص الشباب. وعبر المشاركون أن ضعف الالتزام بالعادات والتقاليد واستخدام المخدرات والاستخدام السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي عبر الانترنت.

كبار السن

وقد أشار المشاركون أن كبار السن يتأثرون بشكل خاص بالفقر وسوء التغذية. وعلاوة على ذلك فإن بعضهم لا يحصلون على أى شكل من أشكال المعاش لأنهم لم يسبق لهم العمل في السوق الرسمي في الماضي. وكذلك فإن المساعدات الموجودة تعتبر إلى حد كبير غير كافية لسد حاجات الأسر وكبار السن على وجه الخصوص لسد حاجاتهم الأساسية. وقد ضغطت الهجرة الداخلية بشكل خاص على وضع الاسر التي يديرها كبار السن. وغالباً ما يجد كبار السن تحدي في الوصول إلى خدمات المراكز الاجتماعية ويعانون من البنية التحتية المحدودة. واخيرا ذكر المشاركون أن عدم الالتزام بالقوانين السارية يؤثر سلبا على كبار السن بشكل خاص.

نساء من سن الإنجاب

تتعرض بعض النساء في السودان إلى العديد من المخاطر وحالات الضعف مثل العنف وسوء التغذية والاستغلال وبيئات العمل الخطرة وخاصة النساء العاملات في القطاع الغير رسمي. وتعتبر النساء المعيلات هي أكثر عرضة للمخاطر بشكل خاص. بالإضافة إلى ذلك فإن النساء تعاني بشكل خاص من الفوارق والفجوات في التغطية الصحية الأولية وبسبب ذلك لا تزال معدلات الوفيات بين النساء مرتفعة بشكل خاص. ويوجد نقص في وجود خدمات التوعية بالرضاعة الطبيعية. ويوجد أيضا العديد من النساء اللائي يعانين من مرض نقص المناعة المكتسبة وكذلك الائى يعانين من الزواج المبكر وتشويه العضو التناسلي بسبب العادات والتقاليد. وذكر المشاركون أيضا ان المطلقات عادة ما يعانون من الوصم الاجتماعي ويحتاجون المراكز الاجتماعية لمساعدتهم على التعايش.

الجلسة الرابعة: نشاط جماعي – تخطيط مبادرات الحماية الاجتماعية القائمة وتحديد التحديات الرئيسية والعوائق والثغرات

يتطلب تطبيق نهج شامل للحماية الاجتماعية تدابير حماية وتدابير وقائية وتدابير تحويلية. وعلى هذا فكان الهدف من هذا التدريب هو استخدام نهج دورة الحياة لتخطيط مبادرات الحماية الاجتماعية القائمة وتحديد التحديات الرئيسية والعوائق والثغرات لكل من المجموعات العمرية المختلفة. ورغم أهمية دور الحكومة في برامج وسياسات مكافحة الفقر فإن نظام الحماية الاجتماعية في السودان عليه الاعتراف بالدور الحيوي الذى تعلبه الاسرة والمجتمع في دعم هؤلاء الذين يعيشون في الفقر المضجع وطرق التكافل بين العائلات.

ورغم النظر بعين الاعتبار إلى هذا الجانب، ركزت مناقشات المجموعات على دور سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية التي توفرها الحكومة. وتم تنظيم ثلاث مجموعات عمل وطلب من الأعضاء مناقشة استجابات السياسات الحالية إلى نقاط الضعف الاجتماعية التي قاموا بتحديدها في النشاط الأول، وكذلك الفجوات والتحديات الرئيسية لتعزيز نظام الحماية الاجتماعية الحالي في السودان. فيما يلي يتم تلخيص النقاط الرئيسية التي نتجت من هذا النقاش: -

الطفولة المبكرة

وقعت حكومة السودان على العديد من الصكوك القانونية المعنية بحقوق الأطفال، وفي عام 0102 قدمت قانون الأطفال. علاوة على ذلك، هناك سياسات وطنية للأيتام وكذلك للأطفال المشردين. ويجري تنفيذ حملات التطعيم ويتم تقديم الخدمات الصحية مجاناً من خلال وزارة الصحة والصندوق الوطني للتأمين الصحي. ومع ذلك، فإن أحد المعوقات الرئيسية المذكورة هو أن وحدات الرعاية الصحية الأولية ليست مجهزة بشكل جيد في كثير من الأحيان وأن بعض اللقاحات (مثل الحصبة) تظل محدودة. في قطاع التعليم، فإن خدمات الحضانة موجودة ولكن التغطية تعد محدودة لعدم وجود موارد كافية.

سن الدراسة

تقدم للأطفال وجبات مدرسية في سن المدرسة في إطار البرنامج الشامل (بدعم من كل من برنامج الأغذية العالمي والمنظمات الشعبية). يلعب ديوان الزكاة دورًا مهمًا في تقديم المساعدات الاجتماعية فهو يقدم الدعم للأسر التي لديها أيتام (بالإضافة إلى التحويلات المقدمة للأسر الفقيرة بشكل عام). أيضا، توجد برامج لمنع العنف ضد الأطفال في المدارس، ومع ذلك لم تنفذ بالكامل بعد. وأخيراً، تمت مناقشة الحاجة إلى دعم المدارس تقنياً ومالياً وإنشاء مدارس مهنية.

الشباب ومن في سن العمل

تم تنفيذ مشاريع توفير الدعم المالي والائتمانيات الصغيرة للخريجين وتوظيف الخريجين. تم ذكر البرنامج الشامل كبرنامج يقدم دعما هاما للشباب. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر صندوق الزواج مساعدة مالية للأزواج الشباب لأن الزواج غالباً ما ينطوي على تكاليف مالية عالية. بالنسبة لأولئك الذين يعانون من إدمان المخدرات، فضلا عن أولئك

2. بعض المجموعات اعتبرت الشباب ومن هم في سن العمل مجموعة واحدة ولذلك تم دمج المجموعتين في هذا التقرير

المتأثرين بفيروس نقص المناعة المكتسبة، توجد مراكز رعاية لتقديم الدعم. وعلى الرغم من هذه الجهود، حدد المشاركون الحاجة إلى تعزيز سياسات العمالة وتأسيس فرص تدريب للشباب. يعد تعزيز هذه السياسات أمراً أساسياً لمواجهة المعدلات المرتفعة لبطالة الشباب وتحسين الظروف المعيشية للقوى العاملة منخفضة الأجر وذات الكفاءة المنخفضة والعاملين في القطاع غير الرسمي. وبالنسبة لأولئك العاملين في القطاع الرسمي، يوجد نظام تأمين قائم على الاشتراكات (من خلال الصندوق الوطني).

النساء

فيما يتعلق بالسياسات الخاصة بالنساء، أفاد المشاركين ان الحكومة تنفذ سياسة وطنية لتمكين المرأة وكذلك حملة «من أحياها»، التي ترعاها وزارة الصحة ووزارة الضمان والتنمية الاجتماعية والتي تهدف إلى الحد من وفيات الأمهات والأطفال. وهناك أيضا مشاريع خاصة بالنساء في المناطق الريفية وكذلك البرنامج الوطني للأسر المنتجة وبرامج أخرى تستهدف النساء اللائي يعملن في السوق الغير رسمية. بالإضافة إلى ذلك، بدأت وزارة الصحة مشروعًا للحد من وفيات الأمهات. ومع ذلك، لوحظ أنه يجب رفع مستوى الوعي بحقوق المرأة وتحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية للنساء كأمر أساسي لضمان حقوق المرأة.

كبار السن

توجد سياسات تأمين اجتماعي خاصة بكبار السن وكذلك صندوق المعاشات الوطني –رغم محدودية الوصول إلى تلك الخدمات لهؤلاء المستفيدين من الصندوق الوطني الاجتماعي والصندوق الوطني للمعاشات-. وكذلك يغطي الصندوق الوطني للتأمين الصحي كبار السن وقد تم توسيع الصندوق مؤخرا. وقد اقترحت الحكومة تشكيل لجنة وطنية خاصة بكبار السن وكذلك يوم وطني لكبار السن. ورغم جهود الحكومة المتزايدة إلا أن المشاركين حددوا بعض الثغرات مثل عدم تخصيص الموارد بشكل كافي وعدم وجود آليات للمتابعة والرصد كافية للتعامل مع تلك المستجدات. وعلاوة على ذلك ذكر المشاركون الحاجة لدعم المراكز الصحية والحاجة لعمل مراكز اجتماعية لدعم السكان والتقليل من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية.

ملاحظات ختامية

خلال ورشة عمل لوحظ أن وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية تعمل بمثابة مظلة تقدم عدة آليات خاصة بالحماية الاجتماعية. في العام 1102، تبنت الحكومة المبادرة الوطنية للدعم الاجتماعي التي مولتها وزارة المالية ونفذتها وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية والهيئات التابعة لها. بما في ذلك التحويلات النقدية، صندوق التأمين الصحي والتمويل الاصغر وبرنامج التغذية المدرسية، من بين المبادرات السياساتية الأخرى التي تنفذها وحدات خاصة داخل الوزارة (مثل المجلس القومي للسكان والمجلس القومي لرعاية الطفولة والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة والمجلس القومي للمعونات الانسانية).

اضافة الى المبادرة الوطنية للدعم الاجتماعي، فإن نظام الحماية الاجتماعية في السودان يشمل التمويل الاصغر والتحويلات النقدية والتأمين الصحي وكذلك المخططات التي يقدمها ديوان الزكاة والصندوق القومي للمعاشات والتامينات الاجتماعية وبنك الادخار والتنمية الاجتماعية.

ومع ذلك، حدد المشاركين بعض التحديات ولاتزال بعض التشريعات والسياسات ضعيفة وتعتبر الحاجة إلى الدعم المالي والدعم الفني حاجات أساسية لتعزيز نظام الحماية الاجتماعية الوطني في السودان.

وفي النقاط التالية نرصد بعض التحديات والاتجاهات التي حددها المشاركون من خلال تلك الورشة:

- عدم كفاية الموارد القومية التي تستثمر في مجال الحماية الاجتماعية تم تحديده على أنه أحد أهم المعوقات امام الوزارة في توسيع البرامج القائمة او تنفيذ برامج جديدة من أجل التقليل الضعف الاجتماعي والاقتصادي. لذلك ذكر المشاركون في الورشة الحاجة إلى التوسع في الاستثمار في انشطة الوزارة في كل أنحاء البلاد لان الحماية الاجتماعية تعتمد على استثمار متواصل.

- قواعد البيانات الخاصة بمستفيدي الحماية الاجتماعية وانظمة المعلومات الخاصة بالرصد عادة ما تكون محدودة أو في مرحلة الولادة. ولهذا فإن كل من الدعم الفني والمؤسسي لهما أهمية كبيرة، خاصة على المستوى المحلي والقاعدي من أجل تقديم الدعم في تلك المجالات. ويمكن النظر إلى المنظمات الدولية كشركاء محتملين ومستمرين. وفي هذا الصدد، يتم الأن الأعداد إلى مشروع مساعدة فنية عبر شراكة مع البنك الدولي. ويجب تنفيذ مشاريع دعم دولي أخرى بشكل منسق.

- على الدول المانحة ووكالات الأمم المتحدة تقديم الدعم للسودانيين في مناطق الصراع وكذلك للاجئين الموجدين في البلاد ولكن يجب أن يقدم هذا الدعم بشكل تناسقي مع الحكومة لتجنب الازدواجية.

- مناطق الصراع والمناطق المتضررة من الصراع عادة لا تكون مغطاة بالحماية الاجتماعية ولذلك يجب على البرامج الجديدة التي تمولها وزارة المالية مثل البرنامج الشامل وضع هذا المناطق كمناطق أولوية.

- وقد أفاد ايضا المشاركين أن الشراكات بين الوزارة وبين الجامعات السودانية قد تعلب دورا هاما في بناء القدرات الوطنية خاصة فيما يتعلق بالتدريب والمعرفة وتحليل البيانات.

توصيات

- تعزيز التنسيق داخل الحكومة من أجل الوصول إلى تحديد أفضل لأدوار ومسؤوليات كل مؤسسة تشارك في توفير الحماية الاجتماعية - وبالتحديد وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية والهيئات التابعة لها، ديوان الزكاة ومفوضية الامان الاجتماعي وخفض الفقر والصندوق القومي للتأمين الصحي ومصرف الادخار والتنمية الاجتماعية والصندوق القومي للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.

- استثمار الجهود والموارد في البحث عن أشكال أخرى من أشكال التمويل لتحسين وتنويع آليات التمويل الضرورية والتوسع في البرامج القائمة الموجودة.

- زيادة الاهتمام بالفئات الضعيفة بشكل خاص، وخاصة الأطفال دون سن الخامسة والنساء وكبار السن وأخذ نهج دورة الحياة بعين الاعتبار عند بلورة السياسات وتنفيذها لضمان ان مواطن الضعف عن الأفراد والعائلات يتم معالجتها حسب حاجاتهم المختلفة.

- الاستمرار في تطوير نظم وادوات المتابعة وإدارة المعلومات كجزء مهم في عملية صياغة السياسات وتحديد الأولويات في جهود مكافحة الفقر.

- تعزيز القدرات والدعم الفني مجالان رئيسيان يمكن أن تتعاون فيهما المنظمات الدولية مع حكومة السودان ووزارة الضمان والتنمية الاجتماعية بشرط وجود التنسيق الجيد.

International Policy Centre for Inclusive Growth
مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

SBS, Quadra 1, Bloco J, Ed. BNDES, 13º andar
70076-900 Brasília, DF - Brazil
Telephone: +55 61 2105 5000

ipc@ipc-undp.org • www.ipc-undp.org